واعفاءات جمركية واعطاء منح مالية مباشرة ، واتباع سياسة دعم الاسعار بالنسبة لبعض السلع حتى يمكن انتاجها بكميات وافرة وبأكلاف منخفضة . والهدف من وراء جميع هذه الاجراءات هو التأثير على عملية توزيع الموارد في الاقتصاد الاسرائيلي بحيث تتجه صوب القطاع او القطاعات التي تريد الحكومة تشجيعها لتحقيق هدف اقتصادي معين . وتلعب المساعدات الحكومية دورا هاما في جعل بعض المشاريع ممكنة التنفيذ من الوجهة الاقتصادية نظرا لصغر السوق المحلي وندرة عوامل الانتاج في اسرائيل .

لذلك فاننا سنسترشد بالمؤشرات التالية لمعرفة الحجم النسبي للقطاع الخاص :
أ ـ التغير الهيكلي الذي طرأ على الاقتصاد الاسرائيلي من خلال تفحص نسبة مساهمة كل قطاع الى مجمل الناتج الوطني في العشرين سنة الاخيرة . ب ـ نسبة الاجور والرواتب الى مجمل البند المذكور ، اي الدخل القومي بالمقارنة الى عوائد عوامل الانتاج الاخرى وتوزع القوى العاملة في اسرائيل بين مختلف القطاعات. ج ـ نسبة حجم رأس المال المستثمر في القطاع الخاص الى حجم الاستثمارات الكلية في الاقتصاد الاسرائيلي . د ـ التغير النوعي الذي طرأ على نوع الاستثمار واتجاهه اكثر فأكثر صوب الاستثمارات الانتاجية المباشرة بدلا من صرفها على ما يسمى بالتجهيزات الفوقية Infrastructure هـ ـ الملامح الرئيسية لما ستكون عليه السياسة الاقتصادية في السنوات العشر القادمة . ومثل هذا الاستطلاع مفيد لمعرفة التوزيع المرتقب لعوامل الانتاج في اسرائيل. و ـ توزع القوى العاملة في اسرائيل بين مختلف قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي والتغير النسبي الذي طرأ على نمط التوزيع . وفي هذا المجال يمكن ربط حجم القوى العاملة في كل قطاع على حدة الى القيمة المضافة Value Added لكل قطاع ، اي مساهمة كل قطاع في حجم الناتج الوطني . ز ـ نسبة الميزانية العامة للدولة بشقيها **العادي والانمائي** الى مجمل الناتج الوطني والموارد المتاحة للاقتصاد الاسرائيلي في العشرين سنة الماضية مع ملاحظة اي تغير طرأ على ابواب الميزانية .

ان اي تغيير قد طرأ على حجم كل من القطاع الخاص والقطاع العام في اسرائيل في العشرين سنة الاخيرة لا بد وانه قد انعكس من خلال بعض او جميع المؤشرات المشار اليها وان كان من الصعب احيانا رسم خط فاصل بين القطاعين . فهنالك عدد من المشاريع المختلطة بين القطاعين التي ساهم بها رأس المال الخاص بالمؤازرة مع اموال الدولة وخصوصا في قطاع الصناعة والنقل . كما ان هنالك حالات عديدة قام فيها القطاع الخاص باستثمار الموارد المتاحة له بتشجيع من القطاع العام . وهذا التشجيع قد يأخذ اشكالا متعددة منها الاعفاءات الجمركية والحسومات الضرائبية والمساعدات النقدية المباشرة وغيرها من اشكال المساعدات . لذلك فان المؤشرات المعتمدة في هذه الحالة لا تعكس الوضع الدقيق لحجم كل من القطاعين . ولا نبالغ اذا قلنا ان حجم القطاع الخاص ظل في الحدود التي رسمتها الدولة له ، وان ازدياد الموارد الاقتصادية التي اصبحت في حوزته هو نتاج مباشر للسياسة الاقتصادية التي رسمتها الدولة في مطلع الستينات والتي كانت تهدف الى دفع عجلة التصنيع وخلق حوافز انتاجية في القطاع المذكور .

بالاضافة الى تحليل المؤشرات السالفة الذكر لا بد من دراسة التطورات الهيكلية المرتقبة للاقتصاد الاسرائيلي خلال فترة السبعينات حتى نهاية العقد الحالي في عام ١٩٨٠ . اذ ان مثل هذا التحليل يكشف لنا الطريقة التي ستتوزع فيها الموارد الاقتصادية في اسرائيل مستقبلا . ولا بد من تأكيد الحقيقة العلمية التالية : ان الاهداف الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي رسمتها اسرائيل لنفسها داخل البلاد وفي المنطقة لا يمكن تنفيذها دون تآزر القطاعين الخاص والعام سواء نظرنا اليها من حيث حجم الموارد التي يجب ان تتوافر او من حيث المستوى التكنولوجي والتقني المطلوب على مستوى اليد